

الأزهر في مواجهة التوحيد

قال عبد الرحمن الجبرتي في "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" في حوادث سنة 1123هـ: (وفي شهر رمضان قبل ذلك جلس رجل رومي واعظ يعظ الناس بجامع المؤيد، فكثر عليه الجمع وازدحم المسجد، وأكثرهم أترك ثم انتقل من الوعظ، وذكر ما يفعله أهل مصر بضرائح الأولياء وإيقاد الشموع والقناديل على قبور الأولياء وتقبييل أعتابهم، وفعل ذلك كفر يجب على الناس تركه، وعلى ولاية الأمور السعي في إبطال ذلك، وذكر أيضا قول الشعراني في طبقاته: إن بعض الأولياء اطلع على اللوح المحفوظ، أنه لا يجوز ذلك، ولا تطلع الأنبياء فضلا عن الأولياء على اللوح المحفوظ، وأنه لا يجوز بناء القباب على ضرائح الأولياء والتكايا، ويجب هدم ذلك، وذكر أيضا وقوف الفقراء بباب زويلة في ليالي رمضان، فلما سمع حزبه ذلك خرجوا بعد صلاة التراويح ووقفوا بالنبايت والأسلحة، فهرب الذين يقفون بالباب فقطعوا الجوخ والأكر المعلقة، وهم يقولون: "أين الأولياء" فذهب بعض الناس إلى العلماء بالأزهر، وأخبروهم بقول ذلك الواعظ، وكتبوا فتوى، وأجاب عليها الشيخ أحمد النفراوي والشيخ أحمد الخليلي بأن كرامات الأولياء لا تنقطع بالموت، وأن إنكاره على اطلاع الأولياء على اللوح المحفوظ لا يجوز، ويجب على الحاكم زجره عن ذلك، وأخذ بعض الناس تلك الفتوى ودفعها للواعظ وهو في مجلس وعظه، فلما قرأها غضب وقال: يا أيها الناس، إن علماء بلدكم أفتوا بخلاف ما ذكرت لكم، وإني أريد أن أتكلم معهم وأباحثهم في مجلس قاضي العسكر، فهل منكم من يساعدني على ذلك وينصر الحق؟ فقال له الجماعة: نحن معك لا نفارقك، فنزل عن الكرسي واجتمع عليه من العامة زيادة عن ألف نفس، ومر بهم من وسط القاهرة إلى أن دخل بيت القاضي قريب العصر، فانزعج القاضي، وسألهم عن مرادهم، فقدموا له الفتوى، وطلبوا منه إحضار المفتيين والبحث عنهما). ثم تدخل الحكام الذين استجد بهم كل من الواعظ والمفتيين وقمعوا حركته، وعاد كل واحد إلى معبودة.

ولعل هذا الواعظ الرومي مثل أولئك الذين يسيرون في البلدان فإن وجدوا الناس مخالفين للإسلام ناروا عليهم، لأنهم لم يألفوا شركهم أو بدعتهم، وتجدهم في بلادهم يعايشون كفرا وبدعا من نوع آخر يألفونه لطول الأمد، في زمن لم ير الناس حرجا في ابتداع العقائد فضلا عن العبادات.

وفي هذه الحادثة يقول حسن الحجازي (المتوفي سنة 1131هـ):

مصر حلّ بها واعظٌ	عن منهج صدق قد أعرضُ
أبدى جهلا فيها قولا	منه الحُبلى حالا نُجهض
فأساء الظن بساداتٍ	أحكام الدين بهم تتهض
إذ قال لنا: من أين لكم	ختم بالخير لهم يُقرضُ؟
وكراماتٍ لهم انقطعت	بالموت زيارتهم تُرقض
وئهدّ جميع قبابهم	ومُرتبهم كلاً يُنقض
وعلى اللوح المحفوظ فما	للهادي مطلع يُعرض
وخرافاتٍ شتى الألسن	إن فاهت بها شرعاً تُقرض

وهو نفسه القائل -كما ذكر الجبرتي- دون شعور منهما بالتناقض:

ليتنا لم نعش إلى أن رأينا
علما هم به يلودون، بل قد
إذا نسوا الله قائلين: فلان
وإذا مات يجعلوه مزاراً
بعضهم قبل الضريح وبعض
هكذا المشركون تفعل مع أص
كلّ ذي جنةٍ من الناس قطبا
اتخذوه من دون ذي العرش رباً
عن جميع الأنعام يفرج كربا
وله يهرعون عجباً وعربا
عتب الباب قبلوه وثربا
نامهم تبتغي بذلك قربا

لقد كان الأزهر -ولا يزال كغيره من مؤسسات هذه الأمة- مركزاً لاستصدار الفتاوى التي تبرر الشرك بالله، منذ أسسه العبيديون الملاحدة، حيث درّسوا فيه ديانتهم، ثم التقمه أمثال هؤلاء المتصوفة الذين غيروا مذهبه الفقهي، لكن عقيدة الكفر لم تتغير، وإلى أن أصبح حامي حمى العلمانية على أيدي الإنجليز ومن جاء بعدهم.

جاء في جريدة "الخبر" (2002/11/18) ما يلي: (قضى الأزهر باعتبار أن الإسلام لا يحرم الفائدة المصرفية بمعدلات ثابتة، وقال المدير العام لأمانة لجنة البحوث الإسلامية أن هذا القرار اتخذ خلال اجتماع للجنة في نهاية أكتوبر، وقال الشيخ صابر تغلب أن "الرأي تم تبنيه بغالبية 21 من الأعضاء الـ22 في اللجنة").